
المحضر النهائي للجلسة العامة الخمسمائة والأربعين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف ،
يوم الثلاثاء ٦ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً

الرئيس: السيد إيميكأيو أزيكيوي (نيجيريا)

الرئيسي: أعلن افتتاح الجلسة العامة الخمسمائة والأربعين لمؤتمر

نزع السلاح .

ووفقا لبرنامج العمل ، سيبدأ المؤتمر اليوم النظر في البند رقم ٥ من جدول الأعمال "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" . إلا أنه وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يجوز لأي عضو يرغب في ذلك أن يطرح أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر .

وتتضمن قائمة المتحدثين اليوم ممثلي المكسيك وبلغاريا . وأعطى الكلمة الآن لممثل المكسيك ، السفير مارين بوش .

السيد مارين بوش (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): يود وفد المكسيك إبداء بعض التعليقات على البند رقم ٥ من جدول أعمالنا ، المعنون "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" ، وأن يشترك مع الوفود الأخرى في عدد من الاعتبارات العامة المتعلقة بعمل المؤتمر وبمستقبله . بيد أنني أود قبل ذلك ، بيا سيادة الرئيس ، أن أعبر عن بالغ سروري لرؤيتكم تتراأسون أعمالنا ، وأن أتعهد لكم بكامل تعاون وفدنا في هذا الصدد . وقد قامت نيجيريا ، من خلال حضور وزير خارجيتها في الأسبوع الماضي ، بإبراز مدى ما تسنده من أهمية على الدوام لهذا المنبر من أجل التفاوض على اتفاقات نزع السلاح . وأود كذلك أن أشكر السفير فاغنماكرس ممثل هولندا على جهوده وجهود وفده خلال شهر شباط/فبراير .

لقد ظل غزو الفضاء قرونا طويلة مجرد حلم يظهر من حين لآخر في المناقشات النظرية بين العلماء أو في حكايات الكتاب ، ثم تحول هذا الحلم في العقود القليلة الأخيرة إلى حقيقة واقعة ، حتى غدا الآن مشروعا فعليا شاسع الأبعاد ، تؤازره روح الريادة والمغامرة البشرية ويفسخ أمامنا فرصا عديدة للتعاون الدولي . بيد أننا ينبغي أن نعترف بأن الأمم المتحدة ، بعد ثلاثين عاما من بداية عصر الفضاء ، وعلى الرغم من أفضل نوايانا ، لم تنجح بعد في أن تصوغ لنفسها دورا محددا ومؤثرا في هذا الميدان . فعلى خلاف الفصول المتعلقة بإزالة الاستعمار وبالتعاون الاقتصادي الدولي التي يتضمنها ميثاق المنظمة نفسه ، اضطرت المنظمة في مجال الفضاء الخارجي إلى الارتجال ، على نسق ما اضطرت إليه كي تسد الثغرة القائمة في الميثاق بالنسبة للأسلحة النووية . وقد كان هذا العمل الارتجالي نفسه هو الذي فرض على المنظمة أن تواجه صعوبات عديدة ، كانت من بينها أحيانا تلك التي تتعلق بالتفسيرات والنوايا المتعارضة .

وعندما يثور السؤال: متى نشأت هذه الصعوبات ولماذا نشأت؟ فإننا لا نملك عنه إجابة سهلة . فهل نحن هنا في مواجهة عيب في الصناعة ، أو خلل جذري ، أو مجرد حجب عشرة - مجرد صدفة؟ فلننظر كيف كان الأمر في عام ١٩٥٧ . لقد كانت كل من القوتين العظميين في خريف ذلك العام في وضع يتيح لها أن تطلق تابعا اصطناعيا اختباريا ، وكان الاتحاد السوفياتي هو السابق إلى ذلك في ٤ تشرين الأول/أكتوبر فأدهش ذلك الحدث الكثيرين وكان بمثابة حافز لآخرين . وأسفر الأمر عن إدراج بند بعنوان "مسألة الاستخدام السلمي للغذاء الخارجي" في جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة ، التي عقدت في ١٩٥٨ . وبعد أن استكملت الجمعية العامة بحثها لهذا البند ، أصدرت قرارها رقم ١٣٤٨ (د-١٣) ، منشئة بذلك لجنة مخصصة معنية بالاستخدامات السلمية للغذاء الخارجي" ، تألفت من ١٨ دولة وعهد إليها بتقديم التقارير عن أنشطة وموارد الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وسائر المنظمات الدولية المتمثلة بهذا الموضوع ، والترتيبات التنظيمية التي تيسر التعاون الدولي في هذا الميدان ضمن إطار الأمم المتحدة ، وطبيعة المشاكل القانونية التي يمكن أن تنشأ لدى تنفيذ برامج استكشاف الفضاء الخارجي . وقد اعتمد القرار بأغلبية ٥٣ صوتا ضد ٩ أصوات وامتناع ١٩ عن التصويت ، وجاءت المعارضة من بلدان أوروبا الشرقية لسببين: أولهما أن ولاية اللجنة تجاوزت بالصمت مسألة عسكرة الفضاء الخارجي ، والثاني أن تكوين اللجنة كان يفتقر إلى التوازن ، لأنها لم تضم سوى ثلاثة بلدان من المجموعة الاشتراكية .

وقد بين ذلك تفصيلا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨ السفير أ. أ. سوبوليف من الاتحاد السوفياتي ، مضيفا أن حكومته لن تشارك في عمل اللجنة لأن تشكيلها غير المتوازن قد فرضه قرار اعتمد "بأغلبية آلية" . وقال هنري كابوت لودج سفير الولايات المتحدة الأمريكية بدوره في هذا الصدد:

"لقد سمعت السيد سوبوليف هذا المساء يتحدث عن الأغلبية الآلية . ومن الأمور التي تلفت نظري هنا - وأعتقد أنها تلفت نظر عدد لا بأس به من الوفود أيضا - مسألة الأقلية الآلية التي نشهدنا تنشط بانتظام . وفي اعتقادي أنه إذا حدث أن جاء اليوم الذي يحصل فيه الاتحاد السوفياتي على أغلبية في هذه الهيئة - وأنا آمل أن ياتي ذلك اليوم ، لأنه سيعني أن الاتحاد السوفياتي قد غير سياسته وموقفه - فإنه لن يسمى تلك الأغلبية أغلبية آلية ، لأنها لا تكون آلية إلا عندما يحصل عليها الطرف الآخر" .

وفي العام التالي ، عندما أمكن التوصل إلى اتفاق على تشكيل للعضوية أكثر مدعاة للقبول من جانب بلدان المجموعة الاشتراكية ، تم بلا تصويت اعتماد القرار ١٤٧٢ (د-١٤) ، الذي أنشأ "اللجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للغذاء الخارجي" . وقررت الجمعية العامة في تلك المناسبة أيضا الدعوة إلى عقد مؤتمر علمي

دولي أول لتبادل الخبرات في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي . وبذلك أصبح نشاط الأمم المتحدة في هذا الميدان يقوم على هاتين الدعامتين: المؤتمرات الدولية ، التي كان آخرها مؤتمر 82 UNISPACE ، والاجتماعات السنوية للجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي واللجنتين الفرعيتين التابعتين لها . ورغم أنه يمكن القول بأن الجمعية العامة ، قد تمكنت من التغلب على المشكلات الناشئة عن الحرب الباردة عندما نجحت في ١٩٥٩ في تشكيل اللجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، إلا أن تاريخ العقود الأخيرة يوضح أن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ظل أبعد ما يكون عن التحول إلى ميدان تعاون دولي للأغراض السلمية ، وأصبح في الواقع ميدانا آخر للمجابهة والتنافس بين القوتين العسكريتين الرئيسيتين .

وتمثل الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي مصدرا للقلق المتزايد من جانب المجتمع الدولي . وفي عام ١٩٥٧ ، قدمت كندا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة اقتراحا لإنشاء لجنة فنية لدراسة معالم نظام للتفتيش يستهدف ضمان قصر إطلاق الاجسام في الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية والعلمية دون غيرها . كذلك قام مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية - الذي عقد في فيينا في آب/أغسطس ١٩٨٢ - بصياغة مجموعة من التوصيات تستهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية دون غيرها . ونتيجة لذلك المؤتمر ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٩٠/٣٧ ، حيث ذكرت أنها "إذ يساورها بالغ القلق لامتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي" ، فإنها "تدعو جميع الدول الأعضاء ، ولا سيما الدول ذات القدرات الفضائية الكبيرة ، إلى المساهمة بنشاط في الهدف الرامي إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، بوصف ذلك شرطا أساسيا لتعزيز التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية" .

وفي اليوم السابق ، ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، كانت الجمعية العامة قد أصدرت قرارها رقم ٨٣/٣٧ ، حيث رجت هذا المؤتمر - الذي كان لا يزال يسمى "الجنة" - "أن ينظر على سبيل الأولوية في مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" ، وأن ينشئ "فريقا عاملا مخصصا معنيا بالموضوع في بداية دورته في سنة ١٩٨٣ ، بغرض الاضطلاع بمفاوضات لإبرام اتفاق أو اتفاقات ، حسب الاقتضاء ، لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه" .

وفي العام التالي ، طلبت الجمعية العامة في قرارها ٨٠/٣٨ إلى "جميع الدول ، ولا سيما تلك التي تمتلك قدرات فضائية كبيرة ، الدخول في مفاوضات عاجلة

تحت رعاية الأمم المتحدة ، بغية التوصل إلى اتفاق أو اتفاقات لوقف تسليح الفضاء الخارجي ، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، والمساهمة بذلك في تحقيق الهدف المقبول دولياً ، وهو ضمان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية فقط" . ورجت الجمعية العامة في قرارها ذاك نفسه من لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية "أن تنظر ، على سبيل الأولوية ، في المسائل المتعلقة بتسليح الفضاء الخارجي ، آخذة في اعتبارها أنه قد وجه ، في قرار الجمعية العامة ٨٣/٢٧ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، رجاء إلى لجنة نزع السلاح بأن تنظر ، على سبيل الأولوية ، في مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وآخذة في الاعتبار كذلك الحاجة إلى تنسيق جهود كل من لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنة نزع السلاح" .

ومنذ ذلك الحين ، ظلت الجمعية العامة ، سنة بعد أخرى ، تكرر أن هذا المؤتمر "باعتباره المنبر الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف حول نزع السلاح ، هو الذي يختص بالدور الرئيسي في المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق أو اتفاقات ، حسب الاقتضاء ، لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" .

وفي آب/أغسطس ١٩٨٥ ، قامت مجموعة الستة مرة أخرى بحث الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي على إنهاء التسلح في الفضاء الخارجي . وفي ذلك الحين - منذ ستة أعوام أو سبعة - كان يقال لنا إن اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ليست هي المحفل الملائم لبحث التدابير الهادفة إلى منع التسلح المتزايد في الفضاء الخارجي ، وإنما هذا المؤتمر هو المحفل المناسب للتفاوض بغية عقد الاتفاقات في هذا الصدد . وكانت التقديرات - حتى في ذلك الوقت - تفيد أن ثلاثة من كل أربعة من آلاف التوابع الاصطناعية التي أطلقت في الفضاء الخارجي تختص بالاستخدامات العسكرية - من أجل تحسين فعالية الجيوش ومنظومات أسلحتها ، ومن أجل الملاحة ، والاتصالات ، والأرصاد الجوية ، والمساحة الأرضية ، وصولاً إلى ما يسمى بالاستطلاع ، أي جمع البيانات والمعلومات عن الأهداف العسكرية المحتملة . وفي نفس الوقت ، كانت الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية قد أخذت تجتاز اختباراتها ، وبدأ التفكير في إمكان إقامة نظام مضاد للقذائف العابرة للقارات في الفضاء .

ومنذ ذلك الحين ، ونتيجة لمبادرة الدفاع الاستراتيجي التي اشتهرت باسم "حرب النجوم" ، اتصت الزيادة في عدد عقود البحوث التي تقدر الأموال التي أنفقت عليها فعلاً بأرقام فلكية . وبالتالي ، فإن من الطبيعي أن تبدي مئات الشركات والمختبرات والمعاهد الخاصة اهتماماً متزايداً بأن تشارك على نحو أو آخر في مختلف المشروعات المترتبة على مبادرة "حرب النجوم" . ومن الجلي أن هناك شبكة واسعة من المصالح

قد أخذت تتشكل في هذا المجال وأنها ، باعتبارها جزءا من المركب العسكري - الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية ، سوف تضطلع بمهمة تعزيز هذا البرنامج خدمة لمصالحها الخاصة . ولا ريب في أن شيئا مشابها لذلك يجري في الاتحاد السوفياتي .

ورغم النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي ، فإن هذا المؤتمر لم يتمكن من معالجة هذه المسألة ذات الأولوية معالجة ناجحة . حقيقة إننا نكرر عاما بعد عام طقوس إنشاء لجنة مخصصة لبحث البند ، ولكن ولايتها لا تكون تفاوضية أبدا بسبب معارضة وفد واحد لذلك . وها هي نفس الطقوس تتكرر الآن .

ويقودنا ذلك إلى النقطة الثانية في هذا البيان . فنحن نعود إلى هذا المحفل بعد غياب اثني عشر عاما . وكنا قد غادرناه في ١٩٧٨ ، بعد وقت قصير من قيام الجمعية العامة بإدخال تعديلات معينة على أساليب عمله وموافقتها على توسيعه . ففي ذلك الوقت كنا نعمل في ظل نظام غير عادي للرئاسة المشتركة ، وكان المحفل يضم ٢٦ عضوا ، رغم بقاء أحد المقاعد خاليا على الدوام . وفي السبعينات كان علينا أن نبرر وجودنا ، فوضعت اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، دون أن تلقى كبير اهتمام من المجتمع الدولي . ثم جاءت التعديلات والتوسيع في عام ١٩٧٨ ، وغدونا اليوم ، بالإحلال ، محفل التفاوض المتعدد الأطراف في هذا الصدد .

وإذا كان ماضي مؤتمرا ينطوي على عدد من الفصول الهامة وعلى كثير من الفرص المفقودة ، فإن حاضره يبدو أكثر وعدا بالخير بسبب موضوع الأسلحة الكيميائية ، ولكن مستقبله في الأجل المتوسط يفتقر إلى الوضوح . ومنذ عقدين ، كانت السيدة ألقا ميردال تدعونا بصفة دورية إلى التفكير الجماعي في مسار عملنا ، واصفة ذلك بأنه "عملية رسم لخريطة العمل" . ولنا أن نرى في ذلك شيئا بالامتحانات التي يستخدمها المعماريون قبل أن يبدأوا في إنشاء مبنى ما ، حيث يتحدثون عن "مسار حدي" . وأيضا كانت التسمية ، فلا بد لنا من أن نخص هذا الأمر بقدر من التفكير ؛ إلا أننا - على خلاف المعماريين - نتبع "مسارنا الحدي" هنا بعد قيام المبنى - أي المؤتمر - الذي تم إنشاؤه بالفعل . غير أن هناك من ناحية أخرى قدرا كبيرا من الخبرات المتجمعة ، بالإضافة إلى ما نلاحظه من فيض النوايا الطيبة بين المندوبين الحاضرين هنا ، الذين يشكلون - إذا جاز القول - ما يشبه نقابة الاساتذة في ميدان نزع السلاح . فعلى أن نحاول رؤية الأفق بمزيد من الوضوح ، وأن نبدأ العمل من أجل مصداقية هذا المؤتمر . وأين ترانا نشهد هنا انعكاسا لذلك الإحساس بضرورة الإسراع الذي يتجلى عادة في قرارات الجمعية العامة ويلهم عمل الكثير من المنظمات غير الحكومية وأفكارها؟ والسؤال الثاني هو: ما الذي سيحدث في هذه القاعة بعد انتهاء

الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية؟ هل سنعود مرة أخرى إلى الانغماس في نفس التمثيلية الصامتة العقيمة التي شهدتها الفترات الماضية؟ هل سنبحث آنئذ عن بنسب ضئيل الأهمية للمجتمع الدولي لمجرد أن "ننتج شيئاً ما" ، فنحدث بذلك انطباعاً طيباً لدى الجمعية العامة؟ أي - باختصار شديد - هل ستكون لنا حياة بعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية؟

وفضلاً عما تقدم ، فإننا إذا ظللنا اليوم متعلقين بنظام الحلف العسكري المتعادية أو - وهو الأخطر - إذا حاولنا ترسيخ المزايا العسكرية التي يتوصل إليها طرف واحد وصياغتها في صورة مؤسسية ، فإننا سننتهي إلى أضرار الإنجاز في هذا المؤتمر . إننا نواصل الاستناد في عملنا هنا إلى نماذج سياسية - عسكرية تجاوزها الزمن ، في حين أن أحد الحلفين العسكريين الرئيسيين يمر بتغيرات عميقة . فقد أعلنت بلدان أوروبا الشرقية أنها ستجري تخفيضات من جانب واحد في ميزانياتها العسكرية ، وجيوشها ، وأسلحتها ، كما أعلنت عزمها على التوصل إلى اتفاق بشأن انسحاب القوات الأجنبية من أراضيها . ولا شك في أن هذه الخطوات الأحادية الجانب والتفاوض عليها على السواء تمثل تدابير عملية وفعالة لنزع السلاح . ولا نزاع في أن الحلف العسكري الرئيسي الآخر - الذي يتجه سبب وجوده إلى التزايل - سوف يتعين عليه أن يتخذ خطوات مماثلة ؛ إذ ماذا يكون الهدف من المحافظة على حلف عسكري قائم ، نشأ لمواجهة خطر مدعى به ، بعد أن تلاشى ذلك الخطر؟ وبناء على ذلك ، فإننا يجب أن نصوب تفكيرنا نحو الحقائق الجغرافية السياسية (الجيوپوليتيكية) الجديدة التي تتخذ سبيلها إلى التشكل . وغني عن البيان أن سرعة التغيرات في أوروبا قد ألحقت المفاجأة والدهشة حتى بأكثر المراقبين السياسيين خبرة وتمرساً . وقد بدأ يظهر بالفعل ما ترتب على هذه التغيرات من أوجه تكيف سياسي وعسكري ، تحدث على نحو طبيعي إلى درجة غير معتادة . فالحكومات تتصرف وفقاً لإرادة شعوبها ، دون أن تستشير أحداً ودون أن تطلب الإذن في ذلك . وما الذي يمكننا أن نقوله الآن عن البلدان غير المنحازة أو البلدان المحايدة؟ غير منحازة ومحايدة بالنسبة لمن؟

لقد أنشئ هذا المؤتمر - وهو يستمر في عمله - في ظل نظام مستمد من المعاهدات العسكرية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ؛ نظام لن يلبث أن يصبح في ذمة التاريخ . وعندما انعقد ما سمي آنذاك بمؤتمر لجنة البلدان الثمانية عشر المعنية بنزع السلاح وبدأ عمله ، قال وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في ١٥ آذار/مارس ١٩٦٢ ما يلي:

"إن لجنة البلدان الثمانية عشرة يمكن أن يقال إنها تمثل نوعاً من القطاع العرضي لعالم اليوم ؛ فالمجموعات الثلاث الرئيسية للدول كلها ممثلة هنا: البلدان الاشتراكية ؛ والدول المنتمية إلى الكتلة العسكرية للبلدان

الغربية ؛ والبلدان المحايدة . كما تضم اللجنة كذلك مصالح مختلف ... مناطق العالم .

"ولم يحدث من قبل أبدا أن وجدت هيئة تفاوضية لنزع السلاح معدة على هذا النحو لحل المشكلة التي تواجهها . إن تشكيل اللجنة عريض بما يكفي لأن يغطي عليها صفة التمثيل بأكمل مدلولاتها . وهي في نفس الوقت محدودة التشكيل بما يكفي لأن تنهض بعملها بكفاءة دون أن تتورط في مستنقع من المناقشات اللانهائية المنذرة بخطر إعجاز قضية نزع السلاح الحيوية عن التقدم." (ENDC/PV.2) .

وفي اليوم ذاته ، قال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية:
"إنني على ثقة من اتفاقنا جميعا على أن هذا المؤتمر يواجه مهمة من أعقد المهام التي يضمها جدول أعمال الجنس البشري وأشدّها إلحاحا . ونحن نرحب في هذا الجهد بأن نتعاون مع ممثلين لبلدان لم يسبق لها أن شاركت مشاركة وثيقة في مفاوضات سابقة لنزع السلاح . فالتاريخ المجذب العقيم لتلك المفاوضات يبيّن أننا في حاجة إلى ما سيقدمونه من مساعدة ومن وجهات نظر جديدة . كما أن حضور هذه الوفود يذكرنا بأن أخطار سباقات التسلح وأهميتها ليست حكرا للقوى العظمى وحدها . فالبلدان الواقعة في كل منطقة من العالم تواجه صراعات وتوترات خاصة بها ، والبعض منها منغمس في المنافسة . فنحن هنا لا نقصر عملنا على معالجة صراع واحد لا يشترك فيه سوى عدد قليل من الدول الكبيرة بينما يقف سائر العالم متفرجا ؛ بل إن كل دولة تملك أن تقدم إسهامها الخاص بطريققتها الخاصة من أجل إقامة الظروف الكفيلة بتحقيق نزع السلاح العام" (ENDC/PV.2) .

ورغم الاتفاق في عام ١٩٧٨ على التخلي عن نظام الرئاسة المشتركة ، فإننا لا نزال ننتظم على أساس الخلل الأصلي في الاتفاق؛ بعدد متساو من المشاركين من كل من المجموعتين أو الكتلتين العسكريتين ، وعدد مساو من البلدان غير المنحازة أو المحايدة . ولكنني أكرر أن هذا النظام في طريقه إلى الزوال ، ومن ثم يجب علينا أن نضع نظاما جديدا . وبناء على ذلك فإن من الصعب الآن بحث مسألة التوسع في عضوية المؤتمر حسبما اتفق عليه هنا - وبعبارة أخرى ، حسبما ورد في الفقرتين ١٤ و ١٥ من تقرير ١٩٨٩ (CD/956) ، "حفاظا على التوازن في عضوية المؤتمر" . فما هو التوازن المقصود؟ هل هو توازن ١٩٦٢ أو توازن آخر يستند إلى معايير أخرى بالغة الاختلاف؟

إننا نشهد تغيرات كبرى في الجغرافيا السياسية (جيوبوليتيكية) . وقد رأينا بداية العملية ، ولكننا لا نعرف نهايتها . فالنظام السياسي - العسكري الجديد الذي

ستتمخض عنه لم يتشكل بعد ، لأن التفاوض لا يزال جاريا حوله . وبالتالي فإن من الموصى به أن نعتزم بدرجة من الحذر عندما ننظر في توسيع عضوية المؤتمر .

وإذا كنا قد أطلعنا الحديث بعض الشيء في هذه المناسبة ، فقد استهدفنا من ذلك التشديد على ما نعلقه من أهمية على هذه المسائل . وقد صيغت أفكارنا - التي نأمل أن تبدو مفيدة - بروح بناءة ، وبذلك القدر الذي تستحقه مداولاتنا من الميل إلى التشكك المفعم بالاحترام .

الرئيسي: أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها للرئيس ، وأعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا ، السفير كوستوف .

السيد كوستوف (بلغاريا): سيادة الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم بحرارة على توليكم رئاسة المؤتمر لشهر آذار/مارس ، وأن أؤكد لكم أنه يمكنكم الاعتماد عليّ وعلى وفدي للحصول على كل ما قد تحتاجون إليه من دعم فني النهوض بمسؤولياتكم .

وأود أن أضيف إلى ذلك كلمة امتنان وإعجاب للسفير هنريك فاغنماكر من هولندا ، لما أظهره من كفاءة ومقدرة في إدارة عملنا في شهر شباط/فبراير .

ولما كانت هذه أول مرة أتحدث فيها هذا العام ، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بزملائي السفراء الذين تم تعيينهم مؤخرا ، وهم روبرتو غارشيا موريتان من الأرجنتين ، وأندريا نيغروتو كامبياسو من إيطاليا ، وهو زيتونغ من الصين ، وهوراشيو أرتياغا من فنزويلا ، وجيرالد شانون من كندا ، وخوسيه بيديث نوفوا من كوبا ، وتوماس أوغادا من كينيا ، وميغيل ماريين بوش من المكسيك ، وستيفن ليدوغار من الولايات المتحدة الأمريكية ، وميتسورو دونوواكي من اليابان . وإنني أتمنى لهم جميعا كل نجاح خلال وجودهم في جنيف ، وأعرب عن رغبة وفدي في أن نقيم معهم نفس العلاقات المهنية والشخصية الوثيقة التي كانت لنا مع سابقهم .

سيادة الرئيس ، تُعقد دورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح في فترة من التاريخ تتألق فيها أكثر من أي وقت مضى آفاق إقامة نمط ديمقراطي وإنساني جديد لعلاقات دولية خالية من الخوف والتهديد المتبادل وانعدام الثقة . ودون أن أقدم عرضا مفصلا للأحداث الماضية ، وهو الأمر الذي قام به بكل موضوعية العديد من المتحدثين قبلي في هذه القاعة ، أود ببساطة أن أشاطر ما يبدو أنه شعور مشترك ، وهو أننا دخلنا حقبة ما بعد المواجهة التي تتسم برغبة مشتركة في بناء عالم يسوده السلم ويرتكز على

الثقة والتعاون المتبادلين لا على الاسلحة . ورجاؤنا الحار هو أن يقوم بين الدول مزيد من الحوار المثمر ، سعيا إلى إيجاد حلول عادلة للمشاكل الدولية المعلقة ، على النحو الذي يرسخ هذه العملية بما لا يمكن نقضه .

وغني عن البيان أن طابع الجد في جو العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والتفاعل المتزايد بين جهودهما لحل النزاعات الإقليمية ، والحوار الموسع بينهما حول المشاكل الدولية الشاملة ، والتقدم الملموس في نزع السلاح الشئائي ، كل هذا كان له على هذه العمليات تأثير حاسم ينبغي أن يستمر في المستقبل . ونحن نتوقع ، في هذا الصدد ، أن تؤدي القمة السوفياتية - الأمريكية المقبلة إلى تدعيم الاتجاهات الإيجابية في الحياة الدولية ، ومواصلة تخفيف العبء النووي المسلط على رقاب البشرية .

سيادة الرئيس ، آمل ألا يعتبر خروجاً مني عن الموضوع أن أتحدث برهة عن الشؤون الأوروبية . ذلك أن ما نشهده اليوم في أوروبا هو ، على حد قول وزير الشؤون الخارجية لبلدي السيد ديمتروف ، تفكك سريع للنظام الدولي الذي نشأ في أعقاب الحرب على أساس وجود قطبين وعلى أساس التقسيم والمواجهة الأيديولوجية والسياسية والعسكرية . ومن نافلة القول أن أشار هذه العملية تنتشر بعيداً خارج القارة الأوروبية . وتتسم التطورات الأخيرة في أوروبا إلى حد كبير بالتوجه نحو تغييرات جذرية في الحياة السياسية والاقتصادية في بلدان أوروبا الشرقية . ومنذ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الفائت ، انطلقت بلغاريا بعزم على الطريق نحو إقامة نظام سياسي ديمقراطي متعدد الأحزاب ، واقتصاد سوقي تعددي اجتماعي التوجه . ومن المزمع إجراء انتخابات نيابية حرة وتنافسية في الأشهر القادمة . وريثما يتم ذلك ، عقدت مائدة مستديرة واسعة التمثيل لمناقشة المشاكل الوطنية الرئيسية .

ويعاد أيضاً تحديد أولويات بلغاريا في السيادة الخارجية على ضوء التغييرات السريعة في العالم ومصالحنا الوطنية . ولما كنا نعتبر أنفسنا جزءاً لا يتجزأ من أوروبا ، فإننا عازمون على التعاون بنشاط مع جميع الأمم الأوروبية من أجل صياغة نهج سياسية جديدة وإقامة نظام أمني فعال في أوروبا ، فضلاً عن زيادة التكامل بين جميع البلدان الأوروبية في المجالات الاقتصادية والإنسانية وغيرها . لذلك فإننا نرحب بفكرة عقد اجتماع قمة يضم ٢٥ بلداً في خريف هذا العام ، ونعتقد أنه ينبغي الشروع في العمل التحضيري لهذه الغاية دونما تأخير . وترى بلغاريا أنه يمكن في هذا الاجتماع التوقيع على اتفاق بين البلدان الأعضاء في كل من منظمة حلف وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي ، وتحديد مزيد من تدابير بناء الثقة والأمن لأوروبا في مجموعها .

كما أننا نترقب إجراء المزيد من المحادثات الجدية حول النظريات العسكرية . وقد كانت الحلقة الدراسية التي عقدت في فيينا خطوة أولى مفيدة في هذا الاتجاه .

ولا يسع بلغاريا لدى تحديد موقفها من المسائل المذكورة أعلاه إلا أن تضع في اعتبارها الحقائق القائمة في المنطقة التي تنتمي إليها ، وستلتزم بطبيعة الحال ضمانات دولية فعالة لامنّها . وليس الأمن ، في رأينا ، لعبة حصيلتها المفر يكون فيها ما يكسبه طرف ما هو ما يخسره الطرف الآخر . فكل ما يتيح لأحد الطرفين ميزة مخلصة بالاستقرار قد يؤدي إلى زيادة التوتر . لذلك فإننا نعارض أي حل يؤدي إلى وضع أمني غير متكافئ في منطقة معينة أو دول منفردة . ويصدق ذلك بوجه خاص على القسم الجنوبي من أوروبا ، حيث توجد حتى الآن اختلالات عسكرية حادة .

ولا بد من حلول مقبولة لكل الأطراف ، لا في أوروبا الوسطى فحسب وإنما في جميع المناطق الأخرى أيضا .

سيادة الرئيس ، اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى عملنا الفعلي في مؤتمر نزع السلاح .

ولن أكون أول من يشير بأسف إلى الصعوبات التي يواجهها مؤتمرنا في مواكبة التفيرات الحادثة في العالم . فالأوضاع السائدة في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف تتضارب تضاربا حادا مع الاتجاه العام نحو تعددية الأطراف في الحياة الدولية . وإذا واصلت هذه الهيئة التفاوضية التمثيلية أنشطتها على مذهب "الغن من أجل الغن" دون أن تحقق نتائج واضحة ، فسوف يصبح شرح "سبب وجودها" بشكل منطقي للناس خارج هذه القاعة أمرا متزايدا الصعوبة .

إن عقد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية هو الاتفاق المتعدد الأطراف الوحيد الذي يمكن عقده في المستقبل القريب في أحد المجالات الرئيسية لنزع السلاح . ويرحب وفدي بالإسراع في إعادة إنشاء اللجنة المختصة ومنحها ولاية تركز على تسوية معقولة ، وهو على اقتناع بأننا سنتمكن ، بقيادة السفير هيلتينيو من السويد ، من إحراز تقدم كبير يقترح بنا من عقد الاتفاقية .

وقبل أن أنتقل إلى طلب الموضوع ، سأكتفي بعرض ملاحظتين عامتين أخريين ، تتمثل أولاهما بالحاجة إلى عقد الاتفاقية في أقرب وقت ممكن ، وفقا لتوصيات الإعلان النهائي لمؤتمر باريس والقرارات ذات الملة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولن يكفل ذلك القضاء على هذا النوع البغيض من الأسلحة فحسب - وهي مهمة

من أبرز مهام نزع السلاح - وإنما سيكون له أيضا اثر نفسي عظيم بومفه برهاننا على قدرة المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير لنزع السلاح الفعلي . كما أن ذلك سيعزز من مصداقية المؤتمر نفسه ، التي تزعزت بشكل خطير في العقد الماضي . ومن وجهة النظر السياسية والتنظيمية على حد سواء ، فإن هذا الوقت مناسب بوجه خاص لتعبئة الجهود في سبيل عقد الاتفاقية . والرأي السائد أنه لا توجد عقبات سياسية أو فنية أو إجرائية كبيرة تقف في وجه المفاوضات ؛ وإنما هناك مجموعة من المقترحات والأفكار المحددة بشأن المسائل المتعلقة ؛ وهناك الزخم الجديد الذي أتاحه البيان السوفييتي - الأمريكي المشترك الأخير . وأخيرا ، فإن لدينا الحكمة الجماعية لأعضاء هذه الهيئة وتفانيهم في سبيل الهدف . وكما لاحظ السفير أزامبوجا من البرازيل ، فإننا "جمعنا فعلا كل أحجار البناء اللازمة" لإنجاز مهمتنا .

أما ملاحظتي الثانية فتتعلق بالحاجة إلى ضمان الطابع العالمي للاتفاقية المقبلة وتنفيذها السريع بعد التوقيع عليها . ونحن نرى أن بعض تدابير وأنشطة التعاون الإقليمي وأنشطته يمكن أن تكون مفيدة للغاية في هذا الصدد ؛ ذلك أنه نظرا لطبيعة الأسلحة الكيميائية بالذات ، فإن أشد الشؤون الأمنية حساسية يمكن على الأرجح أن تمس دولا متجاورة أو دولا تنتمي إلى منطقة جغرافية معينة . ويمكن لهذه التدابير التمهيدية التي أشير إليها أن تشمل إصدار إعلانات بشأن حيازة أسلحة كيميائية أو عدم حيازتها ، وإصدار إعلانات سياسية فردية أو مشتركة من دول كل منطقة معينة تعرب فيها عن اعتزامها أن تصبح أطرافا أصلية في الاتفاقية ، وإجراء تفتيشات اختبارية متبادلة على أساس ثنائي أو إقليمي أوسع ، وما إلى ذلك .

سيادة الرئيس ، إن "البنود النووية" لا تزال في موقع الأولوية بالنسبة لنا . لذلك ، فإننا لا نستطيع الرضى بموقعها في مؤتمر نزع السلاح . فالمجتمع الدولي في مجمله مستبعد الآن عمليا من الاشتراك في حل المشاكل المتعلقة بنزع السلاح النووي ، في حين أن المسؤولية الخاصة للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في هذا الميدان لا تلغي مسؤولية الدول الأخرى الحائزة على الأسلحة النووية ، ولا تعفي الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية من حقها وواجبها في الإسهام النشط في حل مشاكل نزع السلاح النووي . لذلك ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يظطلع بدور محفل رئيسي في هذا الميدان ، ليتيح نظرة "واضحة" وواقعية فيما يخص مراحل نزع السلاح النووي ، ومكان ودور كل من الدول الحائزة وغير الحائزة على الأسلحة النووية ودورها في تنفيذ هذه المراحل ، والعلاقة بين المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف ، بما في ذلك المبادئ والترتيبات اللازمة لإعلام أعضاء هذا المؤتمر بسرعة بحالة المفاوضات السوفييتية - الأمريكية ، وأي مفاوضات مقبلة تجرى باشتراك جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية .

وشمة مهمة أخرى في غاية الأهمية ، هي وضع ترتيبات وآليات لمنع اندلاع صراع نووي . وقد تم تحديد الجوانب الرئيسية للمسألة ، ولكن للأسف لم ينجز بعد أي عمل فعلي بشأن البند ٣ من جدول الأعمال . وقد أيد وفدي مشروع الولاية الذي اقترحه فريق الـ ٢١ في الوثيقة CD/515/Rev.1 ، إذ رآه مرنا وشاملا في آن واحد بما يكفي لأن يتيح إنجاز عمل أساسي بشأن هذا البند من جدول الأعمال . وقد أبدينا في نفس الوقت استعدادنا لقبول أشكال إجرائية أخرى لمعالجة هذا الموضوع . وفي رأينا أن الوقت قد حان لكي نوجه نظرة جديدة إلى هذا البند من جدول الأعمال ، واضعين في اعتبارنا البيئة الأمنية الموجودة اليوم ، والتغيرات في مواضع التركيز والأولويات في نزع السلاح ، والإمكانات العملية التي لا تقل عن ذلك شأنا .

إن منع الحرب النووية يتطلب اعتماد مجموعة كبيرة من مختلف التدابير التي يتعذر إدراجها في اتفاق واحد فقط . ولا تزال بلغاريا تؤيد الحلول الجذرية والشاملة في هذا الصدد ، مثل حظر استخدام الأسلحة النووية . غير أن التزام نهج كهذه لا ينبغي أن يقف حائلاً دون مناقشة بعض التدابير الجزئية المتعلقة - على سبيل المثال - ببناء الثقة ، وزيادة الشفافية ، وإمكانية التنبؤ في المجال العسكري ، وتخفيض خطر اندلاع الحرب ؛ وهي جميعا تدابير أمامها فرص كبيرة للنجاح في المؤتمر . ولعل فكرة إنشاء مركز متعدد الأطراف لتخفيض الخطر النووي أن تكون مناسبة في هذا الصدد .

وبعبارة أخرى ، يبدو أن من المفيد اختيار بعض التدابير العملية ، على سبيل الأولوية ، من بين ذلك المركب العام المعقد للقضايا المتعلقة بمنع الحرب النووية ، ودراسة الإمكانات والطرائق الإجرائية لعقد مفاوضات بشأنها في إطار البند ٣ من جدول الأعمال . ويؤيد وفدي في هذا السياق تأييدا كاملا اقتراح السويد الداعي إلى شروعنا ضمن إطار هذا البند في مفاوضات حول اتفاق متعدد الأطراف بشأن منع الحوادث في أعالي البحار وفوقها .

سيادة الرئيس ، لقد تناولنا بالتفصيل في مناسبات عديدة نهجنا الأساسي تجاه مشكلة "الضمانات الأمنية السلبية" . وأود اليوم أن أركز على بعض النقاط قبل أن تقوم اللجنة المختصة بمناقشة هذه القضية من جديد . فعلى ضوء المؤتمر الاستعراضي الرابع المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، يغدو من العاجل والملح أن يبادر مؤتمر نزع السلاح إلى التصدي على نحو بناء للمشكلة المتمثلة في كيفية قيامه بالمساعدة على المزيد من تطوير ما هو متوافر اليوم من ضمانات لامن الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية . وإن وفدي ليسجل بنظرة ايجابية في هذا الشأن الاقتراح النيجيري الجديد الوارد في الوثيقة CD/967 ، وسوف يدرسه بعناية . فنحن نؤيد

الجهود التي تبذل لحل المشكلة بأكثر الوسائل فعالية ومصادقية ، وهي عقد مك دولي ذي صفة قانونية إلزامية ، تشترك فيه الدول الحائزة على الأسلحة النووية والدول غير الحائزة عليها على السواء . وفي رأينا أن هذا المك المتعدد الأطراف يمتاز عن الإعلانات الأحادية بعدد من المزايا . إلا أنه نظرا للصعوبات التي تعترض توافق الآراء حول حل مبكر وفق هذه التوجهات ، فقد أعربنا أيضا عن رغبتنا في بحث حلول أخرى موازية ، بما في ذلك ما يمكن اتخاذه من التدابير المؤقتة التي يمكن اعتبارها خطوات مؤدية إلى إنجاز هدفنا النهائي .

سيادة الرئيس ، أتطرق بإيجاز - في ختام كلمتي - إلى مسألة حظر التجارب النووية . لقد استنفدت الأقوال على ما يبدو كل جوانب هذه المسألة . ولكن اسمحوا لي مع ذلك أن أشدد مرة أخرى على اقتناعنا بأن وقف التجارب النووية وحظرها حظرا تاما هو الوسيلة الرئيسية لكبح سباق التسلح النووي ، ولا سيما في سياق الشروع في عملية لنزع السلاح النووي نزعا حقيقيا . ولنأمل في أن يضطلع مؤتمر نزع السلاح أخيرا خلال هذا الجزء من الدورة بمسؤوليته في هذا المجال ؛ وأتمنى للسفير دونوواكي من اليابان نجاحا مبكرا في هذا الصدد .

الرئيس: أشكر ممثل بلغاريا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ . وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم . فهل يرغب أي عضو في أخذ الكلمة؟

أود أن أبلغكم الآن بأنني سأعرض على المؤتمر للاعتماد ، في الجلسة العامة المقبلة التي ستعقد يوم الخميس ٨ آذار/مارس ، طلبا إضافيا من دولة غير عضو ، هي البرتغال ، للاشتراك في أعمال المؤتمر وهيئاته الفرعية . كما أود أن أعلن أننا سنستقبل في نفس الجلسة العامة ، يوم الخميس ، زيارة من المشاركين في الاجتماع النسائي المعقود بمناسبة اليوم العالمي للمرأة ، الذي يفتتح اليوم في قصر الأمم . وبمناسبة هذه الزيارة ، التي تتم كما تعلمون كل عام في اليوم العالمي للمرأة ، سنتلقى من ذلك الاجتماع رسالة سيتلوها عليكم الأمين العام للمؤتمر لإعلامكم . ولدينا متحدث واحد ليوم الخميس ، هو ممثل السويد ، وآمل أن يحذو حذوه الممثلون الآخرون ، لتزويد ضيوفنا بمادة ثرية لأعمال الفكر بعد انتهاء زيارتهم .

ولا توجد أمامنا اليوم أعمال أخرى . واعتزم الآن رفع هذه الجلسة العامة .

وستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس الموافق ٨ آذار/مارس ، الساعة ١٠/٠٠ صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥ صباحا